



"الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف" و"اتحاد المصارف العربية" يوقعان بشكل رسمي على اتفاقية تعاون لتنظيم برامج تدريبية مشتركة

المنامة / بيروت، 2 يونيو 2009

أعلنت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (الوكالة) اليوم أنها أبرمت اتفاقية تعاون مع اتحاد المصارف العربية. وبموجب هذا الإتفاق، فإن الوكالة واتحاد المصارف العربية سينظمان برامج تدريبية مشتركة في دول ومناطق مختلفة حول "التحليل الائتماني للشركات المالية".

الجدير بالذكر أن الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (الوكالة) – ومقرها البحرين – هي وكالة تصنيف إقليمية بدأت عملياتها في عام 2005م. والوكالة تتمتع باستقلالية وشفافية تامتين وتتبع منهجية متسقة وعملية تحليل دقيقة تتماشى مع أفضل الممارسات المعمول بها دولياً. تحظى الوكالة باعتراف رسمي من قبل مصرف البحرين المركزي كجهة خارجية للتقييم الائتماني وهي أيضاً مدرجة من ضمن قائمة وكالات التصنيف المعتمدة من قبل بنك التنمية الإسلامي بجدة. منذ نشأتها، قامت الوكالة بتوسيع قاعدة عملائها وقدرتها التنظيمية للقيام بمهام تصنيف، وفي الوقت الراهن فإن الوكالة لديها عملاء في العديد من البلدان بما فيها البحرين والإمارات والكويت وتركيا والأردن وباكستان وأندونيسيا.

اتحاد المصارف العربية ومقره بيروت تأسس في 13 مارس 1974م. وهو اليوم يضم في أسرته أكثر من 300 مؤسسة تشتمل على أبرز وأكبر المؤسسات المصرفية والمالية العربية. وهذا يجعل الاتحاد أكبر تجمع مصرفي ومالي في المنطقة وممثلاً حقيقياً للمجتمع المصرفي العربي. تتمثل الأهداف الأساسية للإتحاد في دعم الروابط وتوثيق أو أصر التعاون بين المصارف العربية وإبراز كيانها العربي تحقيقاً لمصالحها المشتركة، وتطوير العمل المصرفي والتمويلي في الدول العربية، وزيادة فعالية الدور الذي تقوم به المصارف ومؤسسات التمويل العربية في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تعتقد إدارة الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (الوكالة) وإدارة اتحاد المصارف العربية أن الجهود المبذولة من قبل الطرفين بموجب إتفاق التعاون هذا سيؤدي إلى زيادة الوعي عن أسس التحليل المالي وسيساهم في إعداد وتدريب كوادر مصرفية مؤهلة.

جمال عباس زيدي

الرئيس التنفيذي

الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف

حصلت الوكالة على جميع المعلومات التي وردت في هذه النشرة من مصادر تعتقد أنها صحيحة ويمكن الوثوق بها. لا تدقق ولا تتحقق الوكالة من صحة أي من هذه المعلومات. بالتالي فإن المعلومات التي جاءت في هذا التقرير تُقدم "كما هي" بدون أي إقرار أو ضمان من أي نوع كان. يعتبر تصنيف الوكالة رأياً وليس ضماناً بالقدرة الحالية أو المستقبلية للجهة التي يتم تصنيفها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية كما أنه ليس توصية بشراء، بيع أو امتلاك أي ضمان.